دور وكالة التنمية الاجتماعية الجزائرية في توفير مناصب الشغل

الاسم واللقب: أحلام مرابط
الوظيفة: أستاذة محاضرة -أ-
المؤهل الجامعي: دكتوراه دولة
التخصص: تنمية وتسيير الموارد البشرية-علم اجتماع-
الجنسية: جزائرية
المؤسسة: جامعة البليدة ٠٢

الاسم واللقب: زكـر يا جرفي
الوظيفة: باحث
المؤهل الجامعي: طالب دكتوراه
التخصص: اقتصاد مالي تطبيقي
الجنسية: جزائرية
المؤسسة: جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

يتسم سوق العمل الجزائري بفجوة بين إرتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة، لذا قامت الحكومة بتأسيس جملة من القنوات والآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية، بتمكين الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلاً، وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بنشاطات وتدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة وكذا التنمية الجماعية، واستعمال مكثف لليد العاملة ومبادر به من طرف جماعة سكانية، كيان عمومي أو خاص وذلك بغرض ترقية وتنمية التشغيل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل الجزائري، السياسة التشغيلية، وكالة التنمية الاجتماعية

Abstract:

The Algerian labor market is characterized by a gap between the high pace of growth in human supply compared with the slow growth in demand for labor. The government has established a number of channels and mechanisms aimed at mobilizing the labor market and reducing the negative effects of structural reforms. The Agency for Social Development shall undertake activities and interventions for disadvantaged populations as well as collective development, intensive labor use and initiated by a population group, public or private entity, for the purpose of promotion and development of employment.□

Key words: Algerian Labor Market, Operational Policy, Agency for Social Development

مقدمة:

يعتبر النهوض بقطاع التشغيل من الضرورات التي تفرض نفسها بشكل دائم وملح أمام صانعي القرار، ذلك باعتباره قطاعا حيويا يساعد على فهم الواقع الاجتماعي بكل أبعاده، والجزائر كغيرها من الدول فقد أخذت على عاتقها مسألة النهوض بهذا القطاع في مختلف سياساتها التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال -خاصة وان مسألة البطالة في الجزائر قد اقترنت بشكل أساسي بفئة الشباب وذلك باتخاذ عدة تدابير علاجية في مجال ترقية التشغيل، من خلال تشجيعها للاستثمار المنتج الخالق للثروة والمحدث لمناصب الشغل، ولقد سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ هذه السياسات من خلال دعم وإنشاء مؤسسات مصغرة، وتعتبر وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة ذات طابع خاص مزودة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، تقع مهمة المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة على عاتق وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة تهتم بنشاطات وتدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة وكذا التنمية الجماعية، وكل مشروع أشغال أو خدمات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، ويتضمن استعمال مكثف لليد العاملة ومبادر به من طرف جماعة سكانية، كيان عمومي أو خاص وذلك بغرض ترقية وتنمية التشغيل.

إشكالية البحث:

نسعى من خلال ورقة بحثنا للإجابة على السؤال التالي:

- **ما مدى مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية في توفير مناصب الشغل؟**

ومن خلال هذه الإشكالية، نسعى للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة التشغيلية؟
- ما المقصود بوكالة التنمية الاجتماعية؟
- كيف ساهمت الوكالة في توفير مناصب الشغل؟

خطة البحث:

من أجل الاجابة على مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

- **المحور الأول: السياسة التشغيلية في الجزائر؛**
- **المحور الثاني: الآليات المطبقة للتقليص من ظاهرة البطالة؛**
- **المحور الثالث: دور وكالة التنمية الاجتماعية في تنمية التشغيل.**

المحور الأول: السياسة التشغيلية في الجزائر

إن الحديث عن سياسة التشغيل في الجزائر مقترن بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ الاستقلال، بداية بالمخططات في العهد الاشتراكي وصولا الى مشاريع الإنعاش الاقتصادي المتبناة في عهد الوفرة المالية بداية الالفية الثالثة.

أولا-مفهوم سياسة التشغيل:

تعد السياسات العامة في مجال التشغيل من السياسات التي تحظى باهتمام الدول المختلفة سواء كانت دولا متقدمة أو متخلفة، إذ غالبا ما تدرج مثل هذه السياسات ضمن أولويات برامج أعمال الحكومات، وذلك نظرا للارتباط الكبير الموجود بين مستوى التشغيل والتنمية البشرية من جهة وبين التداعيات والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تنتج عن نقص التشغيل وارتفاع معدلات البطالة من جهة اخرى.

يقصد بسياسة التشغيل الأسلوب الذي تتبناه الحكومة من أجل توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة، وإعداد تكوين أفرادها، وتنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفرادا كانوا أو مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس السياسة العامة للتشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.[١]

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDO" سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.[٢]

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن سياسة التشغيل هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من أجل زيادة فرص العمل ومستوى التشغيل من السكان في سن العمل، وذلك بهدف التخفيف من حدة البطالة والسماح للعاطلين والراغبين في العمل بالحصول على مناصب شغل.

- **يمكن** تقسيم السياسة العامة للتشغيل من حيث الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها إلى نوعين:[٣]

أ- سياسات تشغيلية فعالة أو نشيطة: وهي السياسات التي ترمي إلى تثمين فرصة العاطلين في الدخول إلى سوق العمل والحصول على مناصب الشغل التي يبحثون عنها ويرغبون في الحصول عليها، وذلك بمساعدتهم في البحث عن عمل من خلال إنشاء مكاتب ووكالات خاصة بالتوظيف تسهل تدفق المعلومات عن مناصب العمل الشاغرة أو تدريبهم وتكوينهم وفقا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل حتى لا يواجهوا مشكلة عدم التوافق بين مؤهلاتهم ومتطلبات شغل المنصب أو عن طريق الخلق المباشر للمناصب العمل من خلال قيام الحكومة بتقديم تحفيزات

وتسهيلات من شأنها تشجيع الافراد الراغبين في العمل على الحركة لخلق وظائف لأنفسهم وللآخرين كالتحفيزات والتسهيلات التي تقدم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الاستشارة ومرافقة ذوي المبادرات في تنفيذ مبادراتهم.

ب- سياسات تشغيلية خاملة أو سلبية: وهي السياسات التي تتضمن وضع مجموعة من الإجراءات والبرامج للتخفيف من حدة البطالة وتلافي أثارها السلبية على كل المستويات والمحافظة على استقرار الأوضاع، وذلك من خلال مختلف التدابير المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية كإجراءات التعويض على التقاعد المبكر الذي يركز على دعم من لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة طويلة نسبيا، وإعانات التأمين ضد البطالة بالنسبة للذين فقدوا مناصب عملهم بغير ارادتهم، كإفلاس المؤسسة التي يشتغلون بها مثلا، وعقود العمل المحددة... أي أن سياسات التشغيل السلبية لا تستهدف خلق مناصب شغل حقيقية بالدرجة الأولى بقدر ما تستهدف التخفيف من معدلات البطالة على المدى القريب.

ثانيا-لمحة تاريخية حول التشغيل في الجزائر

ارتبطت مسألة التشغيل في الجزائر، بإشكالية التنمية الاقتصادية، حيث أن التشغيل كان من بين أهم الأهداف التي يجب تحقيقها غداة الاستقلال السياسي للبلاد، وحسب التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.

أ- مرحلة التخطيط ١٩٦٧-١٩٨٩

عرفت الجزائر خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٩ خمس مخططات تنموية وتميزت هذه الفترة بتبني الثورة الزراعية سنة 1971 بسبب اعتماد الجزائر وخاصة سكان الريف على الفلاحة المعيشية لغالبية السكان، ما أدى الى استحداث العديد من فرص الشغل ولكن بعد سنوات قليلة اندثرت هذه المجهودات وغيرت وجهة الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة وتم القضاء على الثورة الزراعية.[٤]

فاستحوذت المشروعات الصناعية على ٩١,٩٥% من اجمالي الاستثمارات، باعتبار القطاع الصناعي هو الكفيل بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط الصناعي من ١,٦ مليار دينار ما بين ١٩٦٧-١٩٦٩ الى ١١,٨ مليار دينار ما بين ١٩٧٠-١٩٧٧، ليرتفع المبلغ إلى ١٩,٦ مليار خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥، فانعكس حجم المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من ١,٧ مليون سنة ١٩٦٦ الى ٢,٨ مليون منصب شغل، لتصل سنة ١٩٨٥ الى ٣,٨ منصب شغل، ما أدى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي ٣٣% سنة ١٩٦٧ الى ١٨,٦% سنة ١٩٧٧، لتنتقل سنة ١٩٨٤ الى ٨,٧%.[٥]

ب- مرحلة الازمة ١٩٨٥-١٩٨٩

صاحبت المرحلة ١٩٨٥-١٩٨٩ توصيات محورها قطاع التربية والتعليم وإنعاش الاستثمارات إلا أن موجة ١٩٨٦ قضت على الآمال فانهار سوق العمل وأصبح عاجزا على توفي مناصب الشغل، كما أن الأزمة أثرت على سيرورة برنامج تشغيل الشباب الذي شرع فيه سنة ١٩٨٧ فانتقلت البطالة من ٤٣٤ الف بطال الى أكثر من مليون بطال سنة ١٩٨٧، كما تم استحداث ٢٥٥٠٠٠ منصب شغل فقط خلال الخماسي الثاني مقارنة بالخماسي الأول الذي تم فيه استحداث ٨٢٤٠٠ الف منصب شغل.[٦]

ج- المرحلة الانتقالية ١٩٩٠-١٩٩٩

عرفت هذه الفترة وضعا اقتصاديا صعبا للغاية، حاولت السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، فأمضت اتفاقية الاستعداد الائتماني ضمن برنامج الاستقرار، لتعمق بعدها الإصلاحات بإمضاء التصحيح ضمن برنامج التعديل الهيكلي، لتتخذ بذلك إجراءات صارمة برزت آثارها جليا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أثار هذه الفترة حل أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة عمومية وتسريح أكثر من ٦٠٠ الف عامل، مما يوضح أن اعادة هيكلة المؤسسات أثرت على التشغيل، وأن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح بـ ٦٠,٢% بالإضافة الى قطاع الخدمات بـ ٢٠,٧%، فظهرت الحاجة الى اتباع سياسة فاعلة للتشغيل من خلال عملية الخوصصة التي تهدف الى استحداث فرص عمل مناسبة مادام القطاع العام غير مهيأ بشكل فاعل لمثل هذه الوظيفة.[٧]

ثالثا-سياسة التشغيل في ظل الانتعاش الاقتصادي

شكلت سنة ٢٠٠٠ منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والأجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل، والتي بدأتها ببرنامج الانعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية ٢٠٠١-٢٠٠٦، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار...الخ.[٨]

وموازاة مع تنفيذ هذه المخططات ارتأت الحكومة ان تشرع في تبني سياسة واضحة لتقليص نسبة البطالة التي كانت تقدر في سنة ١٩٩٩ بحوالي ٣٠% شرعت مختلف الدوائر الوزارية في تضمين اقتراحاتها المتعلقة بهذه السياسة التي توجت في الأخير بإعداد وثيقة عمل مرجعية أطلق عليها المخطط الوطني لمكافحة البطالة وترقية التشغيل الذي اعتمد رسميا في جوان ٢٠٠٨ للعمل على خفض نسبة البطالة الى أقل من ١٠% في أفاق ٢٠١٠، وأقل من ٠٩% مستقبلا، ولبلوغ الأهداف المسطرة يتطلب مخطط النشاط العمل على محاور عدة هي:[٩]

١- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل؛
٢- ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الادماج في عالم الشغل؛
٣- تسهيل الاجراءات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
٤- ترقية تشغيل الشباب؛
٥- اصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل؛
٦- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق الشغل؛
٧- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات تكون وظيفتها التشاور والاقتراح.

كما عززت هذا المخطط بمجموعة من الاستراتيجيات في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، منها مخطط الحكومة لسنة ٢٠١٥، والذي تضمن ما يلي:[١٠]

- تبسيط وتكييف جهاز المساعدة على الادماج المهني في إطار مقاربة اقتصادية بحتة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة؛
- مواصلة عصرنة وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال التقريب بين عرض وطلب العمل؛
- عصرنة المصالح اللامركزية للتشغيل وتحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل؛

ولمواصلة ضبط سوق العمل ورفع قدرات الدعم لامتصاص البطالة، وضمن مخطط الحكومة لسنة ٢٠١٧ فإن الحكومة عازمة على دعم استحداث مناصب العمل وخلق الثروات في جميع القطاعات لتحسين عرض العمل والمساهمة في احتواء البطالة، والعمل على دعم أكثر من ٢٣٠٠٠ مشروع في كل سنة من السنتين الماليتين ٢٠١٨ و٢٠١٩، مع أثر استحداث نحو ١٥٠٠٠٠ منصب في السنة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة فالأمر يتعلق بإطلاق أزيد من ٣٠٠٠٠ مشروع على مدى السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مع استحداث نحو ٨٠٠٠٠ منصب شغل، مع مواصلة الاجهزة ولآليات الأخرى في استحداث مناصب الشغل.[١١]

المحور الثاني: الآليات المطبقة للتقليص من ظاهرة البطالة

رغم التحسن في معدلات البطالة مقارنة بنهاية التسعينات إلا أن معدلات البطالة ما زالت تشكل خطرا على الاقتصاد، لأنها ما زالت تتجاوز ١٠% في الغالب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم ٠١-٠٨: تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

الوحدة: ألف عامل/بطال

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القوة العاملة	٨٨٥٠	٨٥٦٨	٨٦٨٠	٨٧٦٢	٩٤٦٩	٩٤٩٢	١٠١٠٩	٩٩٦٨	١٠٣١٥
العمالة العاطلة	٢٦٣٧	٢٣٣٩	٢٠٢٧	٢٠٧٨	١٦٧١	١٤٤٨	١٢٤٠	١٣٧٤	١١٦٩
معدل البطالة* %	٢٩,٨٠	٢٧,٣٠	٢٣,٣٥	٢٣,٧٢	١٧,٦٥	١٥,٢٥	١٢,٢٧	١٣,٧٨	١١,٣٣
السنوات	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**
القوة العاملة	١٠٥٤٤	١٠٨١٢	١٠٦٦١	١١٤٢٣	١١٩٦٤	١١٤٥٣	١١٩٣٢	١٢١١٧	١٢٢٩٨
العمالة العاطلة	١٠٧٢	١٠٧٧	١٠٦٢	١٢٥٣	١١٧٦	١٢١٤	١٣٣٨	١٢٧٢	1440
معدل البطالة* %	١٠,١٧	٩,٩٦	٩,٩٦	١٠,٩٧	٩,٨٣	١٠,٦٠	١١,٢١	١٠,٥٠	11,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

- ★ معدل البطالة= (العمالة العاطلة/القوة العاملة)×١٠٠

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاضا محسوسا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من ٢٩,٨% سنة ٢٠٠٠ الى ١٠,٥% سنة ٢٠١٦، وهو مؤشر إيجابي راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، حيث اتخذت الجزائر العديد من السياسات في مجال ترقية التشغيل، من خلال تشجيعها للاستثمار المنتج الخالق للثروة والمحدث لمناصب الشغل، ولقد سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ هذه السياسات من خلال دعم وإنشاء مؤسسات مصغرة (**كما هو موضح في الملحق رقم ٠١**)، وفيما يلي عرض لبعض هذه الهيئات المساهمة في التشغيل.

أولا-أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية

أمام تزايد أعداد العمال المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والظروف الأمنية الصعبة في التسعينات، حاولت الدولة إنعاش سوق العمل عن طريق إنشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية الشباب نذكر أهمها: الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:[١٢]

منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الاستثمار.

إن عدد المشاريع الممولة من طرف ANDI وعدد الأجراء تزيد من 2005 إلى 2008 في كل قطاعات النشاط، حيث كان عدد المشاريع 2253 سنة 2005 ليصل إلى 16925 سنة 2008، أما عدد الإجراء كان 63451 سنة 2005 ليصل إلى 196754 سنة 2008، وأيضا زادت قيمة تمويل المشاريع من 511 مليار دج سنة 2005 إلى 2402 مليار دج سنة 2008، أما القطاع الممول أكثر هو قطاع "النقل" ثم يأتي في المرتبة الثانية البناء والأشغال العمومية وفي المرتبة الثالثة الصناعة ثم الخدمات وفي الأخير القطاعات الأخرى بقيم ضعيفة، وهذا الترتيب من سنة 2005 إلى 2007 أما في سنة 2008، قطاع الخدمات هو الذي يحتل المرتبة الثالثة. بالإضافة إلى أن عدد المشاريع وعدد الإجراء كان على التوالي في سنة 2009 بـ 11803 مشروع و94290 أجير أما قيمة المشاريع في هذه السنة قدر ت بـ 479 مليار دج.

ب- الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ:[١٣]

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تعد (هذه الوكالة أقدم الأجهزة، ووضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة يدخل في إطار سياسة التشغيل.

إن عدد المشاريع المصادق عليها من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تزداد من سنة 2005 إلى 2008 حيث كانت على الترتيب 277331 مشروع وقدر عدد العمال 766120 منصب شغل ليصل إلى 352929 مشروع بعدد 368967 عامل، ونلاحظ أن قطاع الخدمات ممول أكثر من طرف ANSEJ بعدد مشاريع 76171 سنة 2005 بـ 199906 منصب عمل وليصل إلى 110336 مشروع و292910 منصب عمل سنة 2008، ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع الزراعة ثم قطاع الصناعة التقليدية وفي الأخير قطاعات أخرى بقيم ضعيفة، بالإضافة إلى الإحصائيات للوثائق أو المشاريع المصادق عليها من طرف ANSEJ في سنة 2009 ، ونلاحظ أنه يبقى نفس الترتيب لهذه القطاعات، أما سنة ٢٠١٢ فقد قدر عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة ٢٤٩١٤٧ مشروع و قدر عدد العمال بـ ٦١٤٥٥٥ عامل بقيمة الاستثمار ٦٩١٧ مليار دج، حيث بلغت عدد المشاريع الممنوحة للنساء بـ ٢٥٨٠٣ مشروع و الرجال بـ ٢٢٣٣٤٤ مشروع، حيث يبقى قطاع الخدمات هو الممول أكثر في هذه المشاريع.[١٤]

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تتمثل مهمة هذا الجهاز أساسا في تقديم التوجيه والمساعدة للمستفيدين من هذه القروض، ويهدف أيضا إلى ترقية التنمية الاجتماعية عن طريق النشاط الاقتصادي، ومكافحة البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي وذلك بواسطة تقديم شكل من أشكال المساعدة بالاعتماد على مفاهيم من قبيل "الاعتماد على النفس" و"المبادرة الفردية" و"روح المقاولة".

وبالتالي تعمل ANGEM على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة، في إطار عملية القروض المصغرة، والـ « ANGAM » تعمل وفق 3 صيغ:

- ابتداء من سلفة بنكية صغيرة.
- السلف الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية.
- إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكي.

إن فئة النساء استفادت أكثر من هذه القروض مقارنة بالرجال، وقطاع الصناعة هو الذي يشغل أكثر حسب قدر سنة 2006 بـ 18289 منصب من مجموع 38325 منصب عمل.

ونستخلص مما سبق أنه منذ الانطلاق الفعلي لنشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في أكتوبر 2004، تم تمويل أكثر من 37700 مشروع في إطار القرض المصغر، حيث استفادت المرأة بنسبة 66% من هذه القروض، أما في سنة ٢٠١٢ فقد بلغت عدد القروض الممنوحة ٤٥١٦٠٨ قرض بعدد مناصب الشغل ٦٧٧٤١٢ منصب، وقد بلغت عدد القروض الممنوحة للنساء بـ ٢٧٣٥٠٤ قرض أكثر من الرجال بـ ١٧٨١٠٤ قرض.[١٥]

د- صندوق ضمان القروض:

إن السبب الذي عزى ضرورة إنشاء صندوق ضمان القروض هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجيات PME، إن الهدف الأساسي الذي يرمي إليه هذا الجهاز هو خلق الثروة للبلاد والنهوض بسوق العمل، وقد أظهرت التجارب في العالم أن استمرارية هذا الصندوق تكون أطول كلما كان خاضعا لوصاية جيد ومحايدة، وهذا لتفادي أي نفوذ أو دخول اعتبارات شخصية عند منح الضمان، وتبديد الأموال العامة نظرا لعدم تمييزها من طرف البعض عن الإعانات أو الهبات الممنوحة من طرف الدولة.

★ بالإضافة إلى أنه يسهل صندوق ضمان القروض في إنشاء 3252 منصب شغل بمعدل تكلفة لمنصب الشغل الواحد: 1.800.000 دج استثمار، 1.100.000 دج قروض و500.000 دج ضمان.

إن عدد المشاريع وقيمتها وعدد مناصب الشغل تزيد من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة ٢٠٠٧ بـ ١٠٠ مشروع بعدد عمال ٦٨٧١ عامل، لتصل سنة ٢٠١٢ بـ ٦٢٣ مشروع بعدد عمال ٩٩٨٩ عامل، فقطاع الصناعة هو الممول أكثر من طرف هذا الصندوق بـ ٢٠٣ مشروع سنة ٢٠١٢ ثم يأتي في المرتبة الثانية البناء والأشغال العمومية بـ ١٩٥ مشروع، ثم يليها قطاع النقل بـ ١٦٤ مشروع، ثم قطاع الصحة بـ ٣١ مشروع و الخدمات بـ ٣٠مشروع.

ه- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة « CNAC »:

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي مكلفة، في هذه الفترة بالذات من تاريخ الجزائر، "بتخفيف" العواقب الاجتماعية الناجمة عن التشريعات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي، اهتزت على إثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة محطات تخص، حلها وفي كل مرة، التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية بما فيها:

- النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداء من سنة 1994.

- والإجراءات النشيطة لدعم إعادة إدماج البطالين المستفيدين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من عام 1998.

- وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة انطلاقا من سنة 2004.

تكمن مهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض البطالة الممول بنسبة 1,75% من مجموع 34,5% الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال معا لتغطية مجمل المخاطر المحمية في ظل نظام الضمان الاجتماعي، لغاية شهر أوت 2005، استفاد من هذا التعويض: 189185 بطالا من بينهم 174.767 بطالا مستفيدا لحقوقه التعويضية.

أكبر قسم من المسجلين في نظام التأمين عن البطالين مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1996 و1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلي، منذ ذلك الحين، بدأ تعداد البطالين المدمجين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعرف تراجع محسوسا مع تبوأ 4257 مسجلا سنة 2000، و 298 ما بين شهري جانفي وأوت ٢٠٠٥، أما سنة ٢٠١٢ ارتفعت عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت ٧٤١٣٠ مشروع و قدرت مناصب الشغل بـ ١٤٤٤٥٧ منصب بمبلغ التمويل قدربـ١٩٩٢ مليار دج و هذا الارتفاع يرجع الى التسهيلات التي وضعتها الدولة في يد الشباب من أجل الاستفادة من هذه المشاريع.

وفي الأخير نستخلص مما سبق أن الأجهزة السابقة، تترجم إرادة السلطات العمومية في الجزائر في إرساء مسار الإنعاش الاقتصادي المبني على تثمين الموارد البشرية عن طريق تشجيع المبادرة الفردية الموجهة من خلال إنشاء مؤسسات قادرة على خلق الثروة وتوفير مناصب العمل اللائقة.[١٦]

و- صندوق الزكاة

تم إنشاؤه رسميا سنة ٢٠٠٣ حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية والقاعدية ثم بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة ٢٠٠٥ بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٥-٤٢٧، خاصة المادة الثالثة (٣) منه التي تنص على انشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد صرفها.[١٧]

يعد هذا الصندوق آلية من الآليات التي سعت من خلاله الدولة الجزائرية الى مواجهة مشكلة البطالة وخلق مناصب شغل بواسطة إعطاءه بعد تمويلي استثماري للمشاريع الاقتصادية، أي أن الزكاة لا يقتصر كونها فريضة دينية بل يمكن أن يمتد أثرها الى تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق هو أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في آجال لا تتعدى أربع سنوات ويعرف هذا القرض بالقرض الحسن، فنجد أنه في سنة ٢٠١٧ تم جمع ١٤٠ مليار سنتيم، كما أنه خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ تم تدعيم ما يقارب ٨٠٠٠ مشروع صغير.[١٨]

ثانيا-دور أجهزة الدعم في استحداث مناصب الشغل

تولي الجزائر أهمية بالغة لبرامج دعم المبادرات المقاولاتية، من أجل الحد من البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة تتماشى ومؤهلات العمالة المطلوبة، وفيما يلي جدول يوضح مساهمة هذه البرامج في استحداث مناصب شغل جديدة.

الجدول رقم ٠١-١٢: مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦

السنوات	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	المجموع	المساهمة في التشغيل %
٢٠٠٥	٧٨٩٥١	٥١٥٩	٣٠٣٧٦	٤٩٩٤	١١٩٤٨٠	7,11
٢٠٠٦	١٢٣٥٨٣	٦٠٧٨	٢٤٥٠٠	٣٣٣٣١	١٨٧٤٩٢	8,56
٢٠٠٧	١٥٧٢٩٥	٦٩٤٩	٢٢٦٨٥	٢٥٨٤٧	٢١٢٧٧٦	11,31
٢٠٠٨	١٩٦٧٥٤	٥٧٨١	٣١٦٢٦	٦٣١٤٨	٢٩٧٣٠٩	13,88
٢٠٠٩	١٥٥٩٠٥	٩٥٧٤	٥٧٩١٥	٩١١٠١	٣١٤٤٩٥	16,72
٢٠١٠	١٤٠٧٧٠	١٥٨٠٤	٦٠١٣٣	٧٧٩٣٤	٢٩٤٦٤١	19,29
٢٠١١	١٤٠١١٠	٣٥٩٥٣	٩٢٦٨٢	١٦١٤١٧	٤٣٠١٦٢	24,05
٢٠١٢	٩١٤١٥	٥٩١٢٥	١٢٩٢٠٣	٢١٩٦٤١	٤٩٩٣٨٤	27,61
٢٠١٣	١٤٨٩٤٣	٤١٧٨٦	٩٦٢٣٣	١٦٦٠٥٣	٤٥٣٠١٥	30,23
٢٠١٤	١٥٠٩٥٩	٤٢٧٠٧	٩٣١٤٠	١٧٦٣١٥	٤٦٣١٢١	36,37
٢٠١٥	١٥٠٦٤١	٣٧٩٢١	٥١٥٧٠	١٢٦١٥٢	٣٦٦٢٨٤	38,61
٢٠١٦	١٦٤٤١٤	٢١٨٥٠	٢٢٧٦٦	٣٢٠٤٥	٢٤١٠٧٥	39,94

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- www.andi.dz, Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30.
- www.mdipi.gov.dz, Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30.
- www.ansej.org.dz.
- www.angem.dz.
- www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادات متتالية في عدد المناصب المستحدثة من قبل أجهزة الدعم، خاصة منذ سنة ٢٠١١ التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات وصدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعو الى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة والغائها كليا، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة ٤٥٠ ألف منصب شغل منذ سنة ٢٠١١، لكن منذ سنة ٢٠١٥ تراجعت عدد المناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول وكذا تجميد بعض الأنشطة بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها والتي كانت تمول من قبل ANSEJ، حيث أنه من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المناصب المستحدثة من قبل ANSEJ عرفت تراجعا كبيرا خلال سنتي ٢٠١٥-٢٠١٦ وهو ما أثر على مجموع المناصب المستحدثة وهو راجع لشروط التأهيل التي فرضتها الوكالة على المستثمرين للحصول على الدعم باشتراط شهادة جامعية أو شهادة التكوين المهني، أما فيما يخص نسبة مساهمة هذه الوكالة الى اجمالي العمالة المشتغلة سنة ٢٠١٦ فهي تقارب ٤٠%، ذلك أن هذه الوكالات استطاعت ان توفر ما يقارب ٤,٥ مليون منصب شغل منذ سنة ٢٠٠٠، وتعتبر ANDI الأكثر استحداثا لمناصب الشغل لأنها تمول الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبنسبة تفوق ٥٠-٦٠% تليها ANGEM بنسبة تقارب ٢٥% ثم ANSEJ بنسبة تقارب ٢٠% وفي الأخير CNAC باعتبارها تمول فئة عمرية معينة وبنسبة لا تتجاوز ١٠%.

المحور الثالث: دور وكالة التنمية الاجتماعية في تنمية التشغيل

قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات عديدة وصيغ متعددة اختلفت في مضمونها للنهوض بمسألة التشغيل لاسيما ترقية تشغيل الشباب، كان من بين هذه التدابير استحداث وكالة التنمية الاجتماعية، والتي سيتم في إطارها تقييم استراتيجية الحكومة في مجال مكافحة البطالة في أوساط الشباب البطال الباحث عن العمل.

أولا-تقديم الوكالة

وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة ذات طابع خاص مزودة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، تقع مهمة المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة على عاتق وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.[١٩]

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٣٢ [٢٠]، تتمثل مهام الوكالة القانونية في الترقية، الانتقاء والاختيار التمويل بشكل كلي أو جزئيا لما يلي:

- نشاطات وتدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة وكذا التنمية الجماعية؛
- كل مشروع أشغال أو خدمات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، ويتضمن استعمال مكثف لليد العاملة ومبادر به من طرف جماعة سكانية، كيان عمومي أو خاص وذلك بغرض ترقية وتنمية التشغيل.
-

ثانيا-برامج ADS

تسير وكالة التنمية الاجتماعية محفظة متنوعة من البرامج بالاعتماد على مختلف المصالح والمديريات الولائية، بالإضافة الى الحركات الجمعوية، من أجل مساعدة الفئات المحرومة، وتتمثل هذه البرامج في:[٢١]

أ- المنحة الجزافية للتضامن AFS

مساعدة مباشرة مدفوعة للفئات السكانية المحرومة الغير قادرة على ممارسة عمل، في شكل منحة، بعد أن حدد في البداية بـ ١٠٠٠ دج، انتقل مبلغ المنحة إلى ٣٠٠٠ دج شهريا منذ ٢٠٠٨ مع علاوة تقدر ب ١٢٠دج لكل شخص تحت الكفالة.

ب- تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG

تم الشروع في تقديم تعويضات مالية في هذا الإطار منذ سنة ١٩٩٤ بدعم وموافقة من البنك
العالمي، ولقد وجهت هذه التعويضات والمقدرة بـ ٣٠٠٠ دج شهريا للعائلات بدون دخل مقابل القيام
بأشغال وأنشطة للصالح العام، وتوقف العمل بهذا البرنامج سنة ٢٠١١.

ج- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID (CPE قبل سنة ٢٠١٠)

جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، البالغين من العمر بين ١٩ و٣٥ سنة، قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية تشغيلهم، وتكون عقودهم لمدة سنتين مقابل ١٠٠٠٠ دج للجامعيين، و٨٠٠٠ دج بالنسبة للتقنيين.

د- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO

يهدف البرنامج إلى استحداث مكثف للتشغيل المؤقت، ويتمثل في صيانة وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية العمومية من خلال تنفيذ أشغال ذات منفعة عمومية وأثر اجتماعي وترقية المقاولة الصغرى المحلية، تتمثل الفئات السكانية المستهدفة من طرف أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في الولايات والبلديات ذات معدلات البطالة المرتفعة، وتوجه أساسا للحرفيين وأصحاب السجلات التجارية العاطلين عن العمل والبالغين من العمر ١٨-٥٩ سنة، كما يضمن دفع أجر يساوي الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة ثلاثة أشهر وتغطية اجتماعية لمدة سنة واحدة.

ه- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS

منذ بداية ١٩٩٠، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب ESIL، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات

الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و١٢ شهرا، ومنذ سنة ٢٠١١ تغير محتوى هذا البرنامج واسمه الى جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي، ويتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل، لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين للبالغين ١٨-٥٩ سنة.

و- الجزائر البيضاء BLANCHE ALGERIE

يسمح البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي، وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية، وتقدر مدة العقد بثلاثة أشهر قابلة للتجديد ثلاثة مرات بمبلغ ٨٥٠ ألف دج للبطالين البالغين ١٨-٤٠ سنة والراغبين في أن يصبحوا مقاولين صغار، أما العاملين ضمن هذا البرنامج فالسن محدد بـ ١٨-٥٩ سنة ويضمن حصولهم على الأجر الوطني الأدنى لمدة ١٢ شهر.

ز- التنمية الجماعية الاشراكية DEV-COM

هذا البرنامج مبادر به وممول من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، على أساس مشاريع اجتماعية اقتصادية يتم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، وبمساهمة السكان وممثليهم من أجل تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة، ويصل مبلغ مشروع التنمية الاجتماعية الاشتراكي إلى حدود ٤ مليون دج، وبلغت عدد المشاريع ٢٥٠٠ مشروع خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

ثالثا-مساهمة برامج ADS في استحداث مناصب الشغل

لقد ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية منذ انشاءها الى فتح العديد من مناصب الشغل وتقديم العديد من المساعدات للفئات المحرومة من أجل احداث تنمية محلية، وفيما يلي عدد الأفراد المستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

الجدول رقم ٠١-١١: مناصب الشغل المفتوحة من قبل برامج ADS خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
PID (CPE سابقا)	٥٧٢٩٣	١٤٦٨٩	٤٨٨٤٣	٤٦٢١٨	٣٤٠٠٢	٤٦١٦٣	٤٨١١٧
DAIS (ESIL سابقا)	١٣٢٤٨٤	١٤٣٤١٤	٦٢١٦١	١٧٥٥٨٨	٤٨٨٦٠٩	٥٠٢٨٤٢	٥١٢٨١٨
IAIG	٢٦١٨٩٤	٢٥٥٥٤٠	٢٥٤٣١١	٢٦٠٨٩٥	/	/	/
TUP HIMO+BA	١٣٢٠١	١٥٩٦٤	١٢٠٩٨	١٢٣٠٨	٢١٩٨٧	٣٦٣٢٧	٤٤٨٢٧
المجموع	٤٦٤٨٧٢	٤٢٩٦٠٧	٣٧٧٤١٣	٤٩٥٠٠٩	٥٤٤٥٩٨	٥٨٥٣٣٢	٦٠٥٧٦٢

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- www.dz.undp.org
- P 40. Rapport National 2000-2015, Opjectifs du Millénaire pour le Développement,
- CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015, P 192.

الخاتمة:

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة تتسم بعرض أكبر من الطلب، أو أن الطلب لم يكن كافيا لامتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ التي اتسمت بمعدلات بطالة بين ١٠ و١٢%، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد.

ان انشاء هياكل وآليات دعم وتشجيع المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ساعد كثيرا على تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على العمل، حيث أن المعطيات تشير الى أن هذه الآليات والوكالات تساهم فيما لا يقل عن ٣٥% من اجمالي العمالة المشتغلة.

كما أن وكالة التنمية الاجتماعية تتعامل مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ورغم ان هذا النوع من الشغل حل مؤقت وشكل من إشكال التضامن إلا انه ساهم في توفير ما يقارب المليون منصب شغل مؤقت.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة بعض التوصيات التي نراها مناسبة لوضعية التشغيل ولمعالجة مشكل البطالة في الجزائر من بينها:

- التنسيق بين مختلف البرامج بتحديد مهام الأجهزة المكلفة بإعداد وتنفيذ هذه البرامج وتكون تحت إشراف المؤسسة الوسيطة؛
- تخصيص منحة للبطالين، تحفزهم على الاستمرارية في البحث عن العمل مرورا بالمصالح العمومية للشغل، مما يعطي صورة حقيقية عن معدلات البطالة السائدة؛
- إعادة النظر في أجور العمال المستفيدين من هذه البرامج وملاءمتها قدر الإمكان بالقدرة الشرائية، رغم اعتماد مفهوم مرونة الأجور التي تخضع لمقاييس نتائج المؤسسة المشغلة؛
- مراجعة التشريعات النافذة لتستجيب بكفاءة عالية لآليات التشغيل الذاتي وتوسيع قاعدة التشغيل وإقحام مؤسسات المجتمع المدني؛
- الاستمرار في دعم البرامج التكوينية لتهيئة الشباب الذي يلتحق بالسوق لأول مرة.

قائمة المراجع:

أ- المراسيم:

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **انشاء وكالة التنمية الاجتماعية**. الجريدة الرسمية رقم ٤٠ (١٩٩٦)، **المرسوم التنفيذي رقم** ٩٦-٢٣٢ مؤرخ في ١٣ صفر ١٤١٧ **الموافق لـ** ٢٩ جوان ١٩٩٦.

- الجريدة الرسمية، **الأمر رقم ٠١/٠٣** المؤرخ في ٢٠٠١/٠٨/٢٠ المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في ٢٠٠١/١٢/٢٢، العدد ٤٧.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**. الجريدة الرسمية رقم ٧٣ (٢٠٠٥)، **المرسوم التنفيذي رقم ٠٤-١٤** مؤرخ في ٠٥ شوال ١٤٢٦ الموافق لـ ٠٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

ب- الكتب:

- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١.
- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
- M.E. Benissad, **Economie de development de l'Algérie**. OPU, Alger, 1982.
- فارس شلالي، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٦٩.

ج- الملتقيات والمنشورات:

- أسماء بودربالة، **سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر-دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)**-. الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر ٢٠٠١-٢٠١٤، جامعة البويرة، الجزائر، يومي ٠٣-٠٤ ديسمبر ٢٠١٤.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**. سبتمبر ٢٠١٧، ص ٣٨، متوفرة على موقع الوزارة: *www.premier-ministre.gov.dz*
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**. سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢، متوفرة على موقع الوزارة: *www.mtess.gov.dz*
- طارق قندوز وآخرون، **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٠٤/سبتمبر ٢٠١٥، جامعة المدية، الجزائر.
- فاطمة السداوي، **سياسة إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر**، المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية، منشورات منظمة العمل العربية، 2008.
- محمد حتحاتي، **ترقية التشغيل في الجزائر-دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل**-. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد ١٤/مارس ٢٠١٧، جامعة الجلفة، الجزائر.

- مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١١"، مجلة الباحث، العدد ٢٠١٢/٠٦، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ٢٢، معطيات ٢٠١٢، أفريل ٢٠١٣.

د- المواقع الالكترونية:

- WWW.ANSEJ.DZ.ORG
- www.marw.dz
- www.msnfcf.gov.dz

الملحق رقم ٠١: الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة اختلالات سوق العمل

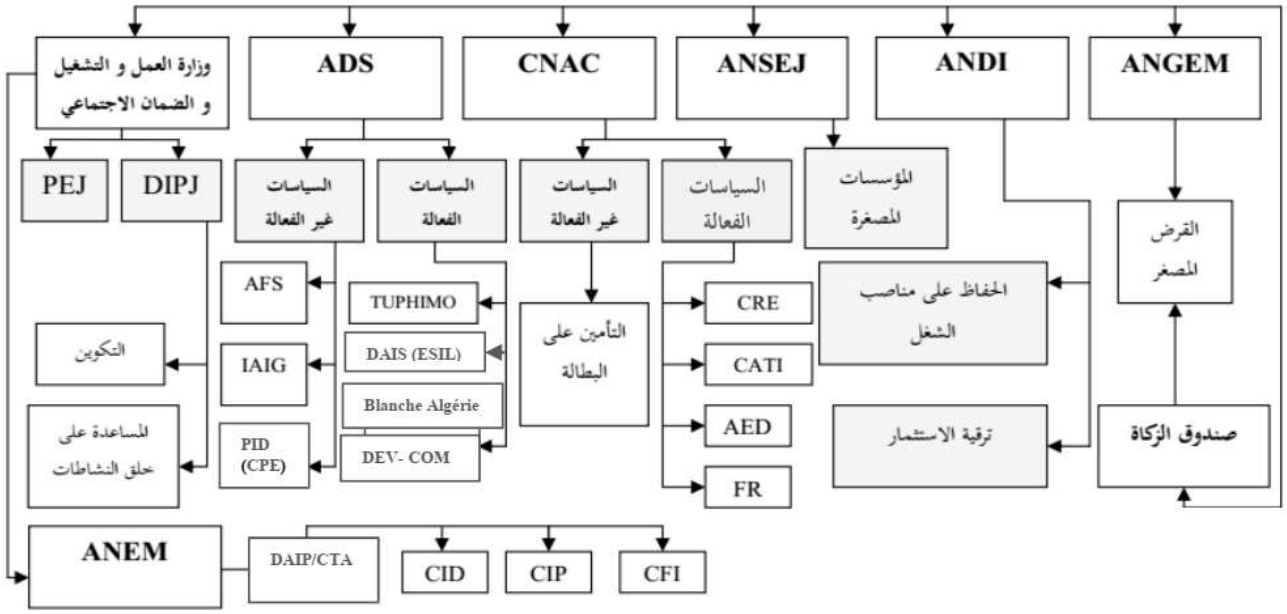

المصدر: محمد ادريوش دحماني، محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٤٤.

---

[١] أسماء بودربالة، سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)-. الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر ٢٠٠١-٢٠١٤، جامعة البويرة، الجزائر، يومي ٠٣-٠٤ ديسمبر ٢٠١٤، ص ٠٦.

[٢] مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١١"، مجلة الباحث، العدد ٢٠١٢/٠٦، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٩٢.

[٣] المرجع السابق، ص ١٩٢.

[4] M.E. Benissad, **Economie de development de l 'Algérie**. OPU, Alger, 1982, p٢٠.

[٥] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١، ص ٥٥.

[٦] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٦٦.

[٧] فارس شلالي، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٦٩.

[٨] طارق قندوز وآخرون، **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٠٤/سبتمبر ٢٠١٥، جامعة المدية، الجزائر، ص ٢٥.

[٩] محمد حتحاتي، **ترقية التشغيل في الجزائر-دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل-**. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد ١٤/مارس ٢٠١٧، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ١٤٠.

[١٠] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**. سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢، متوفرة على موقع الوزارة: ***www.mtess.gov.dz***

[١١] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**. سبتمبر ٢٠١٧، ص ٣٨، متوفرة على موقع الوزارة: ***www.premier-ministre.gov.dz***

[١٢] الجريدة الرسمية، **الأمر رقم ٠١/٠٣** المؤرخ في ٢٠٠١/٠٨/٢٠ المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في ٢٠٠١/١٢/٢٢، العدد ٤٧، ص٠٧.

[13] **WWW.ANSEJ.DZ.ORG**

[١٤] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ٢٢**، معطيات ٢٠١٢، أفريل ٢٠١٣، ص ٤٠.

[١٥] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم ٢٢**، مرجع سابق، ص ٤١.

[١٦] فاطمة السداوي، **سياسة إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر**، المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية، منشورات منظمة العمل العربية، 2008، ص ١٧٥.

[١٧] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**. الجريدة الرسمية رقم ٧٣ (٢٠٠٥)، **المرسوم التنفيذي رقم ٠٤-١٤** مؤرخ في ٠٥ شوال ١٤٢٦ الموافق لـ ٠٧ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٨.

[١٨] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: ***www.marw.dz***

[١٩] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة: ***www.msnfcf.gov.dz***

[٢٠] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **انشاء وكالة التنمية الاجتماعية**. الجريدة الرسمية رقم ٤٠ (١٩٩٦)، **المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٣٢** مؤرخ في ١٣ صفر ١٤١٧ الموافق لـ ٢٩ جوان ١٩٩٦، ص ١٨.

[٢١] بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة: ***www.msnfcf.gov.dz***